

ترجمات

# أوقاف وأبرشيات: الجودة المؤسسية بين الإسلام والبروتستانتية



رازموس برومس - روزشتاين

ترجمة

مصطفى الفقي



مركز نهوض  
للدراسات والبحوث

# أوقاف وأبرشيات: الجودة المؤسسية بين الإسلام والبروتستانتية

رازموس برومس - روزشتاين

ترجمة

مصطفى الفقي

## الفهرس

٥	مقدمة المركز.....
٦	نص الترجمة.....
٨	الدين والمؤسسات.....
١١	الاختلاف العابر للدول اليوم.....
١٤	البروتستانتية في شمال أوروبا: مَشاعية الأبرشيات.....
٢١	الإمبراطورية العثمانية: دولة الوقف الخاص.....
٢٨	خاتمة.....
٣٠	ملحق الجداول.....

## مقدمة المركز

ليس هناك شك في أن مستويات الرفاه في الدول ذات الأغلبية البروتستانتية أعلى من مستوياته في الدول ذات الأغلبية المسلمة. فهل يعود ذلك إلى تأثير ديني بالأساس؟ أم إلى عوامل تاريخية ومؤسسية واقتصادية؟ منذ أطروحة فيبر الشهيرة عن «الرأسمالية والأخلاق البروتستانتية»، افترض العديد من الباحثين أنه يمكن تفسير فجوة الرفاه هذه بتبني مقارنة دينية/اقتصادية بإجراء هذا الربط المقترح بين البروتستانتية في صيغتها الكالفينية خاصة، التي ربطت بين الخلاص الأخروي والنجاح الدنيوي المادي المباشر والرفاه الاقتصادي.

والدراسة التي بين أيدينا تعتمد مقارنة تاريخية واقتصادية تُسلط الضوء على نظام الإدارة المالية الذي ساد في المؤسسات الاجتماعية المحلية، في كل من أوروبا البروتستانتية والدولة العثمانية المسلمة في المرحلة ما قبل الحديثة. أي إنها تعقد مقارنةً بين نمط الإدارة المالية في كل من الأبرشية والوقف كمتالين، وتفحص طبيعة التدابير الاقتصادية التي حكمت حركة المال في كل من هاتين المؤسستين، وأثر هذه التدابير في فعالية هذه المؤسسات.

## إن الهدف من ترجمة هذه الورقة أمران:

١. نقد التفسير «الديني» الصرف، الذي يجعل لمحتوى العقيدة الدينية السائدة الأثر الأكبر في كفاءة المؤسسات الاجتماعية وجودتها، ويعتمد مقارنة تغلب العوامل الاقتصادية والتاريخية، وتشمل إرث إدارة المؤسسات الأهلية في كل منطقة.
٢. لفت الانتباه إلى الإشكالات التي أحاطت بنظام الوقف العثماني التاريخي وأعادت فعاليته القصوى وأضعفت من جودته المؤسسية، والاستفادة من المقارنة التاريخية مع نظام الأبرشية البروتستانتية لتعميق فهمنا للميكانيزمات التي يُمكن أن تحسّن مقدار الجودة المؤسسية في أي مؤسسة اجتماعية مستقلة عن الدولة المركزية.

## نص الترجمة

على الرغم من الترحيب المعتاد في الوقت الحالي بجودة المؤسسات الحكومية -والتي تُعرّف في أغلب الأحيان من خلال مفاهيم: سيادة القانون، والسيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، ونزاهة الإدارة العامة- بوصفها واحدةً من أهم شروط تحقيق رفاهية الإنسان<sup>(1)</sup>، فإن كيفية الوصول إلى هذه الجودة يظل سؤالاً عصياً على الإجابة إلى حدّ كبير، حتى بعد مُضيّ أكثر من عقدين من البحث العلمي المكثف. وأحد أكثر العوامل التي يُشار إليها عند التحقق من وجود مؤسسات عالية الجودة هو الإرث التاريخي للبروتستانتية<sup>(2)</sup>. ومع ذلك، لطالما كان من الصعب التحقق إمريقيًا من الميكانيزمات الفعلية -مثل أخلاق العمل المقترحة<sup>(3)</sup>، والفرديانية، والقيم غير الهرمية- التي تدعم هذا الربط بين الجودة المؤسسية والبروتستانتية<sup>(4)</sup>.

(1) Daron Acemoglu, Francisco A. Gallego, and James A. Robinson, "Institutions, Human Capital, and Development," *Annual Review of Economics* (2014), 875-912; Pelle Ahlerup, Thushyanthan Baskaran, and Arne Bigsten, "Government Impartiality and Sustained Growth in Sub-Saharan Africa," *World Development*, 83 (July 2016), 54-69; Victor Menaldo, *The Institutions Curse: Natural Resources, Politics and Development* (New York: Cambridge University Press, 2016); John F. Helliwell and Haifang Huang, "How's Your Government? International Evidence Linking Good Government and Well-Being," *British Journal of Political Science*, 38 (October 2008), 595-619; John F. Helliwell, Haifang Huang, and Shun Wang, "The Social Foundations of World Happiness," in John F. Helliwell, Richard Layard and Jeffrey Sachs, eds., *World Happiness Report* (New York: Columbia University, Center for Sustainable Development 2017), 8-47; Bo Rothstein, *The Quality of Government: Corruption, Social Trust and Inequality in Comparative Perspective* (Chicago: The University of Chicago Press, 2011).

(2) Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes, Andrei Shleifer, and Robert Vishny, "The Quality of Government," *Journal of Law, Economics and Organization*, 15 (March 1999), 222-79; Daniel Treisman, "The Causes of Corruption: A Cross-National Study," *Journal of Public Economics*, 76 (June 2000), 399-459; Daniel Treisman, "What Have We Learned about the Causes of Corruption from Ten Years of Cross-National Empirical Research?" *Annual Review of Political Science*, 10 (June 2007), 211-44; Martin Paldam, "Corruption and Religion: Adding to the Economic Model," *Kyklos*, 54 (May-August 2001), 383-414; Al'icia Adser'a, Carles Boix, and Mark Payne, "Are You Being Served? Political Accountability and Quality of Government," *The Journal of Law, Economics, and Organization*, 19 (October 2003), 445-490.

(3) وهي «أخلاق العمل البروتستانتية» المعروفة في أطروحات ماكس فيبر. (المترجم)

(4) Robert Hoffmann, "The Experimental Economics of Religion," *Journal of Economic Surveys*, 27 (December 2013), 813-45.

من خلال المقابلة بين البروتستانتية والإسلام - وهو دينٌ مرتبطٌ إمبريقيًا بمؤسسات منخفضة الجودة نسبيًا<sup>(5)</sup> - فإننا نواصل العمل من داخل المقاربة ذاتها، والتي تُركز على أثر الدين في الجودة المؤسسية. ومع ذلك، فبدلاً من التركيز على النصوص المقدسة أو العقائد أو الثقافة بشكل عام، فإن استراتيجيتنا البحثية سوف تعمل على «تتبع الأموال»<sup>(6)</sup> من خلال استخدام إطار الاقتصاد السياسي لوصف كيفية تطور تدابير مؤسسية معينة استُخدمت لتمويل الدين عبر العصور<sup>(7)</sup>.

تقوم حُجَّتُنَا الأساسية في هذه الورقة على أن الاختلافات في الجودة المؤسسية الموجودة على المستوى الماكرو بحسب المعايير القياسية لا يمكن تفسيرها من خلال المقولات العقائدية للبروتستانتية أو لأيّ دين آخر، ولكن من خلال كيفية تشكُّل الأنظمة المؤسسية لتمويل الممارسات الدينية. كما تنهض استراتيجيتنا على حقيقة أساسية ترى أن عملية تنظيم الدين عملية مكلفةٌ غالبًا؛ إذ يجب بناء أماكن للعبادة وصيانتها، وتعليم الزعماء و«المراقبين» الدينيين وتوظيفهم، وبناء مدارس لتعليم الدين، وتوفير إمدادات لإعانة الفقراء<sup>(8)</sup>، وغير ذلك. ومن خلال المقابلة بين عمليات التمويل البروتستانتية والممارسات الإسلامية للتمويل من أعلى إلى أسفل<sup>(9)</sup> للخدمات الدينية والخيرية من خلال نظام الوقف، جنبًا إلى جنب مع نظام جباية الضرائب لامركزيًا<sup>(10)</sup>، يكشف تحليلنا الإمبريقي عن اختلافات جوهرية في عمليات

(5) See for instance, La Porta et al., 1999 and Adser'a et al., 2003.

(6) استراتيجية «تتبع الأموال» to follow the money مأخوذة عن الجهود الاستقصائية التي قام بها صحفيون في صحيفة واشنطن بوست، وأدت بالآخيرة إلى تفجير فضيحة ووترجيت. وتعمل تلك الآلية على الكشف عن الفساد السياسي من خلال تتبع تحويلات الأموال بين الأفراد والأحزاب. ويقصد بها انتهاج مقاربة بحثية على المستوى الميكرو. (المترجم)

(7) لمطالعة مقارنة شبيهة مع التركيز على الديمقراطية، انظر: Bo Rothstein and Rasmus Boms, "Governing Religion: The Long-Term Effects of Sacred Financing," Journal of Institutional Economics, 9 (December 2013), 469-90.

(8) تاريخيًا، اضطلعت المؤسسات الدينية بتلك المهمة، سواء عن طريق الكنيسة في المسيحية، أو عن طريق بيت المال في الإسلام. وبموجب «قانون الفقراء» الصادر عن البرلمان الإنجليزي عام 1552م، تحمّلت الأبرشيات المحلية مسؤولية تمويل مكافحة حالة الفقر المتفشية، بحيث يتولى «مراقبان» اثنان من كل أبرشية مهمة جمع التبرعات وتوزيعها على دائرة فقراء الأبرشية. (المترجم)

(9) مقارنة من أعلى إلى أسفل Top-down تفيد التركيز على العوامل الكلية على المستوى الماكرو. (المترجم)

(10) جباية الضرائب Tax Farming (وهي مشتقة من اللفظة اللاتينية القروسطية firma التي تعني عقدًا ثابتًا) هو نظام قديم لتحصيل الضرائب ساد في مراحل الاقتصاد الطبيعي السابق على الرأسمالية في الشرق والغرب، تقوم فيه السلطة المركزية بتفويض الحق في تحصيل الضرائب إلى أفراد معينين من محصلي الضرائب the farmers يؤدون مبالغ ثابتة إلى خزنة الدولة على أن يعاودوا جمعها من الوعاء الضريبي العام أو المحلي ولو بأضعاف مضاعفة (مثل حالة نظام

التمويل بين اثنين من الأديان الرئيسة في العالم. ونضع أيدينا -على وجه التحديد- على آيتين متكاملتين أصيلتين في الإصلاح البروتستانتي -أو على الأقل سابقتين عليه جزئياً- تُفضيان إلى وجود مؤسسات عالية الجودة في النطاق البروتستانتي. أولاً: إرث من الشفافية والمساءلة ساد على المستوى المحلي (الأبرشيات) مُستمد من تقليد عريق للمراجعة (مراجعة الحسابات المالية وتدقيقها) auditing على المستويين الأعلى والأدنى، ومُستمد كذلك من عملية الفصل بين المال العام والمال الخاص. ثانياً: تقليد كفاءة جمع العوائد المالية الحكومية، النابع من تراث مشابه من جني الضرائب واسعة النطاق. في الواقع، وُجد أن كلاً من المراجعة وكفاءة جمع العوائد المالية الحكومية يؤثران تأثيراً إيجابياً في الجودة المؤسسية<sup>(11)</sup>، وكان لكليهما دور راسخ في تنظيم الكنيسة البروتستانتية منذ نشأتها في القرن السادس عشر. وتهدف النتائج التي توصلنا إليها إلى نقد السرديات الجوهريّة التي تربط سببياً بين جودة الأداء المؤسسي وبين بعض الأديان دون غيرها، مع التأكيد على أهمية عدم استبعاد التأثير المحتمل للممارسات الدينية إجمالاً.

## الدين والمؤسسات

إن توظيف الدين والتراث الديني من أجل توضيح الاختلافات المؤسسية في جميع أنحاء العالم ليس أمراً جديداً. وكما أشرنا آنفاً، فقد عُلِّلَ هذا الأمر بدرجة كبيرة حتى الآن عن طريق ربطه بالمحتوى العقائدي والثقافات المُعينة التي يخلقها، خاصة الربط بين البروتستانتية وتحقيق النتائج الإيجابية. والمثال الكلاسيكي في هذا الباب هو نظرية ماكس فيبر عن أهمية الأخلاق البروتستانتية المتفردة في العمل والادخار في تطوير رأسمالية السوق، ومن ثم (بشكل غير مباشر على الأقل) تعظيم الثروة. بالإضافة إلى ذلك، أشار آخرون إلى تشجيع البروتستانتية

= الالتزام في الدولة العثمانية، الذي سنتحدث عنه لاحقاً). لمطالعة قراءة نقدية لهذا النظام، انظر:

(المترجم). <https://bit.ly/3wKVXvw>

(11) Maria Gustavson and Aksel Sundström, "Organizing the Audit Society: Does Good Auditing Generate Less Public Sector Corruption?" *Administration & Society*, 50 (November 2018), 1508-32; Deborah Bratigam, Odd-Helge Fjeldstad, and Mick Moore, *Taxation and State-Building in Developing Countries* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008); Wilson Prichard and David K. Leonard, "Does Reliance on Tax Revenue Build State Capacity in Sub-Saharan Africa?" *International Review of Administrative Sciences*, 76 (December 2010), 653-75.

للفردانية على حساب النمط الجمعي الأسري Familism والسلوك المعياري المرتبط به<sup>(١٢)</sup>، كما يُعتقد أن الطبيعة غير الهيراركية للإيمان البروتستانتية تعزز الثقة بين الناس<sup>(١٣)</sup>.

ومع ذلك، فقد أظهرت الآونة الأخيرة المخاطر الناجمة عن إسناد دور كبير للعقيدة الدينية في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية. ومن المحتمل أن يكون هذا الأمر أكثر وضوحًا في حالة المناقشات الجارية حول الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، يشير «أندريان كاراتنيكي» إلى أنه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يمكن للمرء أن يقدم حجاجًا إمريقيًا مقبولًا مفاده أن كلاً من الكنيسة الأرثوذكسية والكاثوليكية كانتا غير متوافقتين بطبيعتيهما مع الديمقراطية<sup>(١٤)</sup>، بينما كان من الممكن أن يُساق الحجاج ذاته بحق الكونفوشيوسية قبل عملية الدَّمَقْرَطة الناجحة التي شهدتها كوريا الجنوبية وتايوان. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالإسلام -وهو الدين الرئيس الذي عادة ما يُناقش اليوم ويجري ربطه بغياب الديمقراطية- يجادل «هكلاي» Haklai ضد الفكرة القائلة بوجود موقف إسلامي متجانس تجاه الديمقراطية<sup>(١٥)</sup>، بينما يشير «كوران» Kuran إلى أن البيانات الواردة عن «رابطة مسح القيم العالمية» the World Values Surveys تُظهر أن «شعوب الدول ذات الأغلبية المسلمة أكثر مناصرة للديمقراطية من غيرها، وليست أقل من غيرها بحال»<sup>(١٦)</sup>.

إجمالاً، بما أن السردية القائلة بأن البروتستانتية تُفضي إلى الديمقراطية وتستخدم إلى حد كبير الحجج ذاتها عند الحديث عن الجودة المؤسسية، بما في ذلك الثروة والمعايير والثقة،

(12) Seymour M. Lipset and Gabriel S. Lenz "Corruption, Culture, and Markets," in Lawrence E. Harrison and Samuel P. Huntington, eds., Culture Matters: How Values Shape Human Progress (New York: Basic Books), 112-24.

(13) Christian Bjørnskov, "Determinants of Generalized Trust: A Cross-Country Comparison," Public Choice, 130 (January 2007), 1-21.

(14) Adrian Karatnycky, "Muslim Countries and the Democracy Gap," Journal of Democracy, 13 (January 2002), 99-112; see also Jan Teorell, Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972-2002 (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

(15) Oded Haklai, "Authoritarianism and Islamic Movements in the Middle East: Research and Theory-Building in the Twenty-first Century," International Studies Review, 11 (March 2009), 27-45, 35.

(16) Timur Kuran, "Islam and Economic Performance: Historical and Contemporary Links," Journal of Economic Literature, 56 (December 2018), 1292-359, 1337.



فإن تحذير «ستيبان» Stepan بأنه «يجب أن نكون حذرين عند افتراض أن أية عقيدة دينية هي إما عقيدة مناصرة للديمقراطية أو مناهضة لها»<sup>(17)</sup>، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار بجدية عند تناول مفهوم الجودة المؤسسية أيضاً. في الواقع، يمكن العثور كذلك على دليل مباشر ضد وجود أية صلة مباشرة قائمة على أساس عقائدي بين الإيمان البروتستانتية والجودة المؤسسية في الأبحاث التجريبية. في دراسة بَعْدِيَّة<sup>(18)</sup> meta-study حديثة، لم يجد «هوفمان» Hoffmann أدلة كافية على أن البروتستانتية، أو الدين بشكل عام، لها أي تأثير حاسم في نوع السلوك الذي وجد أنه مهم أو يعكس حالة المؤسسات الجيدة، مثل الثقة والتعاون أو الإيثارة<sup>(19)</sup>. وبصرف النظر عن توجيه ضربة جوهرية للحجاج العقائدي الذي يرى أن البروتستانتية عامل مفيد لجودة المؤسسات، فإن هذا الانقسام على المستويين الماكرو-الميكرو يدعم حجة أخرى مفادها أن أي ارتباط ملحوظ بين الأمرين من المرجح أن يكون ناتجاً عن ظروف تاريخية لا عن جوانب عقائدية محددة<sup>(20)</sup>. وبينما لا نشكك في الوجود الإمبريقي الأساسي للعلاقة الإيجابية بين البروتستانتية والمؤسسات الجيدة على المستوى الماكرو (انظر على سبيل المثال: الجدول ٢ أدناه)، فإننا نستهدف من إجراء هذه الدراسة إثراء تلك العلاقة بتقديم سردية تركز على أسس تاريخية ومؤسسية -تحديدًا- أكثر مما قُدِّم في السابق<sup>(21)</sup>.

(17) Alfred C. Stepan, "Religion, Democracy, and the 'Twin Tolerations,'" *Journal of Democracy*, 11 (October 2000), 37-57, 44.

(18) «الدراسات البعدية» في الإحصاء هي التي تقوم بتحليل نتائج الدراسات المختلفة والجمع بينها بغرض استهداف نتائج ذات قوة إحصائية أكبر. (المترجم)

(19) Hoffmann, 2013.

(20) Omer G'okc, ekus, "Is it Protestant Tradition of Current Protestant Population that Affects Corruption?" *Economic Letters*, 99 (April 2008), 59-62.

(21) لمطالعة مقاربات مختلفة ولكنها ذات صلة انظر: دراسة Robert D. Woodberry حول الأهمية التاريخية في تحول البروتستانتية نحو الديمقراطية، ومراجعة Timur Kuran لدراسة عن العلاقة بين الإسلام والأداء الاقتصادي، التي تُشير إلى أن العوامل المؤسسية أكثر أهمية من عوامل الثقافة والتعليم الديني. وأخيراً، يشير Philip S. Gorski إلى أهمية الكاليفينية بوصفها قوة زادت من الضبط الاجتماعي وعملاً جزئياً وراء عملية البناء الفعال للدولة. انظر: Philip S. Gorski, *The Disciplinary Revolution: Calvinism and the Rise of the State in Early Modern Europe* (Chicago: University of Chicago Press, 2003); Kuran, 2018; Robert D. Woodberry, "The Missionary Roots of Liberal Democracy," *American Political Science Review*, 106 (May 2012), 244-74.

## الاختلاف العابر للدول اليوم

قبل أن نسوق الدليل التاريخي الذي يدعم حُجَّتنا، نبدأ بإلقاء نظرة سريعة على العلاقة بين المتغيرات الرئيسة للدراسة - البروتستانتية والجودة المؤسسية - عبر الدول لاستقصاء كيفية ارتباطها بآلياتنا المقترحة - جودة عملية المراجعة وكفاءة جمع العوائد المالية الحكومية - بالإضافة إلى التفسيرات الثقافية والاقتصادية المذكورة أعلاه على المستوى الدولي اليوم، من أجل معرفة ما إذا كانت حجتنا لها أيّة قدرة تفسيرية واضحة في عالم اليوم أم لا.

أولاً: تُظهر البيانات المتاحة لدينا<sup>(٢٢)</sup>، التي تشمل حوالي نصف دول العالم (وعدددهم ٩٥ دولة تضم -وهذا هو المهم- ستة مليارات نسمة من بين سكان العالم البالغ عددهم حوالي سبعة مليارات نسمة) رابطاً قوياً بين نسبة السكان البروتستانت<sup>(٢٣)</sup> في هذه الدول وكلاً من جودة المراجعة<sup>(٢٤)</sup> وكفاءة جمع العوائد المالية الحكومية<sup>(٢٥)</sup>. وعلى الرغم من أننا نعثر هنا على البعد الثقافي، الذي يتجلى بوصفه الثقة بين الأشخاص<sup>(٢٦)</sup>، فإن حجة الثروة الفيبرية، التي قيست على أنها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(٢٧)</sup>، فشلت في أن تكون ذات أهمية في هذا السياق.

(22) لغرض المقارنة بين النماذج، تخليينا عن الحالات التي تفتقد بياناتها لأيّ من المتغيرات المستخدمة في الدراسة. ونتائج التقييمات المناظرة باستخدام جميع الحالات الممكنة لكل نموذج، التي تؤكد النمط العام للدراسة، مرفقة في ملحق الجداول.

(23) البيانات صادرة عن مركز بيو للأبحاث (2011)، <http://www.pewforum.org/2011/12/19/table-christianpopula-tion-as-percentages-of-total-population-by-country/>, and includes Anglicans. , 0.1 % coded as 0.1

(24) Operationalized using the World Economic Forum's index of auditing and reporting standards, data from 2013-14. From Klaus Schwab and Xavier Sala-i-Martin, "The Global Competitiveness Report 2014-2015," and collected through Jan Teorell, Stefan Dahlberg, Sören Holmberg, Bo Rothstein, Anna Khomenko, and Richard Svensson, "The Quality of Government Standard Dataset, version Jan16" (University of Gothenburg: The Quality of Government Institute), <http://www.qog.pol.gu.se> doi:10.18157/QoGStdJan16.

(25) Defined as non-resource taxes per GDP from Wilson Prichard, Alex Cobham, and Andrew Goodall, "The ICTD Government Revenue Dataset," ICTD Working Paper 19 (2014).

(26) Data from World Values Survey, in Teorell et al., 2016. Since the largest cross-country coverage for any given year is 38 (in 2008), values for respective countries are calculated as their respective 1981-2014 mean to maximize coverage.

(27) PPP-adjusted current (2011) US dollars (logged). Data from World Development Indicators from 2011-12, in Teorell et al., 2016.

Table 1 Share Protestants and Its Correlates

	(1)	(2)	(3)	(4)
	<i>Dependent variables</i>			
	Strength of auditing and reporting standards	Taxation, % of GDP	Generalized trust	GDP per capita (logged)
Protestants, % of population	1.314*** (0.329)	11.44*** (3.980)	0.184** (0.0848)	0.225 (0.512)
Constant	4.515*** (0.0871)	16.36*** (0.900)	0.235*** (0.0149)	9.589*** (0.115)
Observations	95	95	95	95
R <sup>2</sup>	0.162	0.115	0.087	0.003

Comment: Robust standard errors in parentheses;  
\*\*\* p<0.01, \*\* p<0.05, \* p<0.1.

بالانتقال إلى الجزء الثاني من حجتنا، فيما يتعلق بتأثير البروتستانتية ومساراتها المقترحة في الجودة المؤسسية<sup>(28)</sup>، نجد روابط قوية ثنائية المتغير في الاتجاه المتوقع لكل من البروتستانتية نفسها (الجدول ٢، العمود ١) والمسارات المرتبطة بها (انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الآن، بسبب ارتباطه الضئيل بالبروتستانتية) (الأعمدة ٢-٤). والجدير بالملاحظة أنه عندما تُقِيم العلاقة بين البروتستانتية والجودة المؤسسية مع مراعاة الميكانيزمات الثلاثة الأخرى، تتضاءل قوة تلك العلاقة باستمرار عبر النماذج الثلاثة (الأعمدة ٥-٧). وفي المقابل، تتضاءل قوة هذه الآليات ذاتها بشكل هامشي فقط في ظل سيطرة البروتستانت، مقارنةً بنتائجهم ثنائية المتغير. وفي التقييم النهائي، الذي يتضمن البروتستانتية جنبًا إلى جنب مع الميكانيزمات الثلاثة في الوقت ذاته، يقترب معامل البروتستانتية من الصفر، ويفقد أهميته (العمود ٨). بالإضافة إلى ذلك، يتضاءل كلٌّ من معامل وأهمية الثقة بين الأفراد أكثر من تساؤل المراجعة والكفاءة المالية (ينحدر المعامل إلى ثلث قيمته الأصلية في النموذج ثنائي المتغير، في حين أن معاملات المتغيرات الأخرى تنحدر إلى أقل من النصف)<sup>(29)</sup>.

(28) For this purpose, we use Transparency International's Corruption Perceptions Index (data from 2015, in Teorell et al., 2016), one of the most frequently used operationalizations of institutional quality. See, for instance: Alberto Alesina and Ekaterina Zhuravskaya, "Segregation and the Quality of Government in a Cross Section of Countries," *American Economic Review*, 101 (August 2011), 1872-911; You Jong-Sung and Sanjeev Khagram, "A Comparative Study of Inequality and Corruption," *American Sociological Review*, 70 (February 2005), 136-57; Benno Torgler and Friedrich Schneider, "The Impact of Tax Morale on Institutional Quality on the Shadow Economy," *Journal of Economic Psychology*, 30 (April 2009), 228-45. As a robustness check, otherwise identical regressions predicting the World Bank's Government Effectiveness Index (in Teorell et al., 2016), which garner near-identical results, are available in the appendix.

(29) لا يُمثَل «التداخل الخطي» Multicollinearity، الذي من شأنه إعاقة التمييز الواضح بين مختلف المعاملات، مشكلةً واضحةً هنا بالنظر إلى أن أعلى قيمة لعامل تضخم التباين VIF للنموذج المتحكم فيه بالكامل (عمود 8) هي 1.55.

ماذا نستنتج من هذه النتائج؟ لا شك أن هذه الانحدارات تؤدي إلى مجموعة ساذجة من التحليلات، التي تفشل بدورها في تفسير المشاكل المحتملة للمتغيرات المحذوفة omitted variables والتجانس<sup>(30)</sup> endogeneity، في حين يُفترض هنا أن الجوانب التاريخية المتأصلة في الحجة الأشمل تعمل من خلال مقارنة «الاعتماد على المسار»<sup>(31)</sup> (انظر أدناه). ومع ذلك، تدعم هذه النتائج مبدئياً وجهة النظر القائلة بأنه على الرغم من أن الحجة الموجهة ثقافياً قد تتمتع ببعض المزايا، فإنها تبدو ذات أهمية مساوية أو أكبر بالنسبة إلى العلاقة بين البروتستانتية والمؤسسات وهي الطريقة التي تم بها هيكلة الدين تنظيمياً، وتحديدًا فيما يتصل بالأمور المتعلقة بجودة المراجعة وكفاءة جمع العوائد المالية الحكومية.

في الفقرات التالية من هذه الدراسة، سوف نتعمق أكثر في الكشف عن الحجة المقترحة أعلاه من خلال النظر في الأنظمة التاريخية لتمويل الممارسات الدينية محلياً في المقاطعات البروتستانتية من شمال غرب أوروبا (في نهاية المطاف)، وإظهار أن هذه الممارسة -التي تتميز بالمساءلة والشفافية والفعالية- كانت قائمة بالفعل خلال العصور الوسطى. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الطرف النقيض، نوضح أن هذه الترتيبات المؤسسية نُظمت تاريخياً بطريقة مختلفة تماماً في الإمبراطورية العثمانية<sup>(32)</sup> التي هيمن عليها المسلمون، وهي دول تشهد اليوم مستويات الجودة المؤسسية فيها انخفاضاً كبيراً مقارنةً بالدول البروتستانتية<sup>(33)</sup>.

(30) في النماذج الإحصائية، يحدث انحياز المتغير المحذوف عند تجاهل متغير أو أكثر ذي صلة بالظاهرة محل البحث. أما التجانس فهو متغير ثانوي داخلي ينشأ في النموذج الإحصائي عند دراسة المتغيرات الأساسية. (المترجم)

(31) في تحليل أداء المؤسسات العامة، تؤكد نظرية الاعتماد على المسار على أهمية البعد التاريخي، وأن الموقف المؤسسي الحالي لا بد أن يكون متأثراً بسلسلة من الإجراءات والتجارب السابقة. (المترجم)

(32) تكشف التحليلات المرفقة في ملحق الجداول (جدول A4 و A5) أن نسبة السكان المسلمين (والبيانات صادرة عن مركز بيو للأبحاث (2011)، 0.1، <http://www.pewforum.org/2011/01/27/table-muslim-population-by-country/>، coded as 0.1) تتصرف إلى حد كبير في الاتجاه المعاكس للمتغير البروتستانتية من حيث العلاقة بالجودة المؤسسية، وكذلك آليات التدخل المقترحة، وهو ما يشير إلى أن الإسلام حالة مناقضة. فيما يتعلق بالبيانات ثنائية المتغير، ترتبط نسبة السكان المسلمين ارتباطاً سلبياً بالفساد وبالألتيين المقترحتين هنا، وهما جودة المراجعة والكفاءة المالية. وبالنسبة إلى الآليتين الأخريين اللتين تم تناولهما، كانت العلاقة بالثقة غير ذات أهمية، بينما كانت سلبية بشكل كبير بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بنسبة السكان البروتستانت، فبمجرد تقييمها جنباً إلى جنب مع الآليات المقترحة، تظل العلاقة بين نسبة السكان المسلمين والفساد غير مهمة، مما يشير -مرة أخرى- إلى أهمية هذه العوامل الوسيطة.

(33) لأسباب تتعلق بحيز الدراسة، ركزنا على حالتين متناقضتين، ومن ثم لم ندرج الكنيسة الكاثوليكية ضمن التحليل، لكننا نحسد أنها تتلاءم جيداً مع تحليلنا. أولاً: في حين أن للكنيسة الكاثوليكية تقليداً لبعث التأثير على المستوى المحلي، إلا أن هذا التدبير أضعف كثيراً مما هو عليه في حالة الكنائس البروتستانتية والإنجيلية المختلفة (James A. Coriden، The Parish in Catholic Tradition: History, Theology and Canon Law (Mahwah: Paulist Press, 1997). ثانياً: تُظهر الأماكن التي تُهيمن عليها الكنيسة الكاثوليكية في العالم جودةً مؤسسيةً أقل، مقارنةً بتلك التي تتميز بها

## البروتستانتية في شمال أوروبا: مَشَاعِيَة الأبرشيات

تمحورت صيغة النقاش الأخير حول الجودة المؤسسية على ما صار يعرف بـ«عملية التتابع». قد جادل عدد من الباحثين أنه لكي تنجح عملية الدِّمْقَرَطَة الانتخابية التمثيلية، فيجب أن تُسَبِّقَ ببناء فَعَّال للدولة ينتج عنه حدوث جودة مؤسسية<sup>(٣٤)</sup>. وبدون وجود حد أدنى من الجودة المؤسسية، يصعب على الدول إجراء انتخابات؛ بسبب افتقارها إلى القدرات الإدارية والثقة في المؤسسات المسؤولة عن احتساب أصوات الناخبين بنزاهة. ثمَّ خطر آخر أيضًا يتمثل في افتقاد العملية الديمقراطية إلى الشرعية؛ لأن الحكومة المنتخبة لن يكون لديها إدارة عامة مؤهلة، تتمتع بالقدرة والنزاهة لتنفيذ السياسات التي وعدت بها خلال الحملة الانتخابية. ومن أحد الاستنتاجات التي يمكن أن نخرج بها من هذا «الجدل حول عملية التتابع»، هو أن أحد أسباب نجاح عملية الدِّمْقَرَطَة في شمال غرب أوروبا وإمكانية استمرارها هو أن دولاً -مثل بريطانيا والدنمارك وفرنسا وهولندا والسويد- تمكنت من رفع جودة مؤسساتها العامة قبل الشروع في عملية الدِّمْقَرَطَة. وكان هذا متعلقًا إلى حد كبير بالابتعاد عن الفساد المنظم<sup>(٣٥)</sup>، كما أنه متعلق أيضًا باستبدال المحاباة والزبائنية بالجدارة في التعيين في وظائف الخدمة المدنية<sup>(٣٦)</sup>. والسؤال المركزي بالطبع هو: من أين جاءت قدرة تلك الأمم في شمال أوروبا على زيادة قدرة الدولة والجودة المؤسسية؟ لقد ركزت معظم الأبحاث في المنطقة على المستوى الكلي، وخاصة قدرة الدول على زيادة الإيرادات الضريبية على الرغم من تكاليف الحرب. وقد كان لدى حكام الدول التي لديها القدرة و(الرؤية) على خلق الامتثال للمعايير داخل نظامها الضريبي من خلال التشاور مع البرلمانات الوطنية، فرصة أكبر للحصول على موارد كافية تزيد من احتمالية النجاح في النزاعات العسكرية ضد الدول الأخرى<sup>(٣٧)</sup>. وكان

= البروتستانتية، بحسب المعايير المتاحة. وهكذا، في كلتا الحالتين، نفترض أن الكاثوليكية «حالة بينية» تتفق مع حجتنا الشاملة.

(34) Sebastian L. Mazzuca and Geraldo Munck, "State or Democracy First? Alternative Perspectives on the State-Democracy Nexus," *Democratization*, 21 (November 2014), 1221-43; Jørgen Møller, "The Medieval Roots of Democracy," *Journal of Democracy*, 26 (July 2015), 110-23.

(35) Rothstein, 2011, ch. 5.

(36) Carl Dahlstrom and Victor Lapuente, "Organizing Leviathan: Politicians, Bureaucrats, and the Making of Good Government (Cambridge: Cambridge University Press, 2017).

(37) Margaret Levi, *Of Rule and Revenue* (Berkeley: University of California Press, 1988); Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States, A.D. 990-1992* (Oxford: Blackwell, 1992).

وجود درجة من الجودة المؤسسية في عملية إدارة الضرائب مسألةً ضروريةً لخلق الامتثال للمعايير والشرعية التي من شأنها أن تجعل جمع الضرائب أمراً أقل تعقيداً.

لا نستهدف في هذه الدراسة تلك المقاربات التي تركز على المستوى السياسي المركزي. ربما كان ذلك مهماً للغاية في مرحلة ما، ولكن يظل السؤال قائماً: لماذا تركز هذا النمط من نظام بناء الدولة ورفع جودة المؤسسات الحكومية في شمال غرب أوروبا؟ كما حاجج «مولر» Møller، في نهاية العصور الوسطى، لم يكن وجود مؤسسات تقوم بالمساءلة في معظم البلدان الأوروبية قائماً على المستوى المركزي فحسب<sup>(38)</sup>. بدلاً من ذلك، وبدءاً من تلك الفترة، «أصبحت مؤسسات الحكم الذاتي، بما في ذلك المؤسسات التمثيلية المحلية، والمجالس البلدية، والعديد من المجموعات المستقلة الأخرى، متغلغلةً في مجتمعات غرب أوروبا»<sup>(39)</sup>. وقد طرح المؤرخ «بيتر بليكل» Peter Blicke الفكرة القائلة بأهمية مثل هذه المؤسسات المحلية شبه الديمقراطية مثل النقابات ومجالس المدن والقرى والأبرشيات<sup>(40)</sup>. وتقدم النظرية المسماة بـ«النظرية المشاعية» فهماً للتطور السياسي والاجتماعي في أوروبا خلال تلك الحقبة، مما يؤكد أهمية السياسة على المستوى المحلي. بالطبع من أحد أسباب التركيز على السياسة على المستوى المحلي هو أن غالبية المواطنين يختبرون بالفعل طريقة عمل المؤسسات العامة من خلال المستوى المحلي. وتاريخياً، كانت المؤسسات العامة في شمال غرب أوروبا، على مستوى القرية أو الأبرشية المحلية، هي الأكثر مسؤوليةً عن تعزيز معايير وقيم المسؤولين العاملين فيها، وليس هذا فحسب، ولكن عند عامة الناس أيضاً.

Table 2 Predictors of Institutional Quality

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
Protestants, % of population	33.63*** (9.211)				9.997 (9.496)	16.35** (7.223)	21.55*** (7.044)	2.224 (6.689)
Strength of auditing and reporting standards		19.22*** (2.170)			17.98*** (2.189)			12.07*** (2.387)
Taxation, % of GDP			1.674*** (0.191)			1.511*** (0.201)		0.911*** (0.138)
Generalized trust				75.73*** (12.11)			65.51*** (12.38)	27.76*** (10.42)
Constant	43.72*** (2.024)	-41.65*** (9.823)	18.70*** (3.775)	29.19*** (2.946)	-37.46*** (9.810)	19.00*** (3.800)	28.35*** (2.821)	-32.18*** (8.796)
Observations	95	95	95	95	95	95	95	95
R <sup>2</sup>	0.156	0.544	0.442	0.308	0.555	0.475	0.367	0.705

Comment: Dependent Variable: Corruption Perceptions Index (Transparency International). Robust standard errors in parentheses; \*\*\* p<0.01, \*\* p<0.05, \* p<0.1.

(38) Møller, 2015.

(39) Ibid., 113.

(40) انظر هامش رقم ٣٩.

باستخدام المقاربة التاريخية، أجرى «بليكل» وتلامذته بحثًا عن دور المؤسسات المحلية شبه الديمقراطية في تمويل وتدبير السلع العامة في أوروبا الغربية من القرن الخامس عشر وحتى القرن السابع عشر<sup>(41)</sup>. وبشكل عام، تُعرّف المشاعية على أنها قدرة الكيانات السياسية المحلية على إنشاء أشكال من الحكم الذاتي وإنتاج «سلع عامة»، وهو ما يكون غالبًا ضد مصالح السلطة المركزية واللوردات الإقطاعيين. وفي كثير من الأحيان، تختلف القدرة على تنفيذ هذه المهام المتنوعة والمعقدة عبر المجتمعات المحلية بشكل كبير، ولكن -كما سنجدال لاحقًا- هناك اختلافات جوهرية في المبادئ الأساسية لكيفية القيام بتلك المهام في المثالين اللذين نناقشهما.

من أجل تحليل عملية المساءلة، كان الشكل المؤسسي الأكثر أهمية لتلك الأنظمة المجتمعية المحلية هو «مجلس الأبرشية». ويُعقد اجتماع هذا المجلس سنويًا، وهو عبارة عن نظام شبه ديمقراطي كان على المشاركين فيه مناقشة واتخاذ قرار بشأن القضايا التي لا تؤثر في المسائل الدينية فحسب، ولكن في العديد من القضايا العلمانية أيضًا. كما اضطلعوا أيضًا بمهمة انتخاب مراقبي الكنيسة، مجالس الكنيسة وفي بعض الحالات، ما يهتم عملية التحليل هنا هو أنه كان على مجلس الأبرشية أيضًا أن يتخذ قرارًا بشأن الرسوم والضرائب المحلية. وقد أكد بليكل على عدد من الميزات المختلفة التي حظي بها حكم المجلس، الميزة الأولى: هي مبدأ المساواة. عادة ما كان يُستبعد الأشخاص المعدمون والأشخاص الذين ليس لديهم ممتلكات أو لا ينتسبون إلى نقابة/حرفة ما من عملية التصويت، ولكن خلافًا لذلك كان المبدأ المعمول به هو صوت واحد لكل أسرة بغض النظر عن وضعها الاقتصادي. والمبدأ الثاني: هو الفكرة العامة القائلة بوجود «الصالح العام» الذي شكّل مسؤولية مجلس الأبرشية. ويمكن فهم ذلك من منظور علم الاقتصاد الذي عرّف تلك الفكرة بوصفها «سلعًا

(41) Peter Blicke and Elisabeth Muller-Luckner, "Theorien Kommunalen Ordnung in Europa: Her-gegeben Von Peter Blicke; Unter Mitarbeit Von Elisabeth Muller- Luckner" (Munchen: R. Oldenbourg, 1996); Peter Blicke, Resistance, Representation and Community (Oxford: Clarendon, 1997); Peter Blicke, Steven Ellis, and Eva Osterberg, "The Commons and the State: Representation, Influence, and the Legislative Process," in Peter Blicke, ed., Resistance, Representation, and Community (Oxford: Oxford University Press, 1997), 118-46; Peter Blicke, Kommunalismus: Skizzen Einer Gesellschaftlichen Organisationsform (Munchen: Oldenbourg, 2000); see also Peter Aronsson, "Bonder G" or Politik: Det Lokala Sj" alvstyret som "Social Arena i Tre Smalandssocknar, 1680 °-1850 (Lund: Lund University Press, 1992a); Peter Aronsson, "Swedish Rural Society and Political Culture: The Eighteenth and Nineteenth-Century Experience," Rural History, 3 (April 1992b), 41-47

«عامة»، ولكن يمكن أن تشمل أيضًا المساعدات الاجتماعية والاقتصادية للأيتام أو الأرمال. المبدأ الثالث: كُلف المجلس بانتخاب أشخاص لمناصب تمثيلية، مثل مراقبي الكنيسة. والمبدأ الرابع: هو المساءلة. فالأشخاص المنتخبون لشغل مناصب مختلفة يجب أن يخضعوا للمساءلة على قراراتهم وأفعالهم. ومن مبدأ المساءلة ينبع المبدأ الخامس: الشفافية. فبدون الشفافية، لا يمكن للمساءلة أن تكون فاعلة<sup>(42)</sup>.

وبينما كانت هذه المبادئ الخمسة موجودة بدرجة ما قبل عصر الإصلاح البروتستانتي، إلا أنها قويت على نحو خاص في البلدان البروتستانتية، حيث اختفى التسلسل الهرمي الذي ميّز الكنيسة الكاثوليكية. وأصبحت تلك الأبرشيات في الدول البروتستانتية قوية للغاية من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وصارت تتمتع بسلطة اقتصادية على رجال الأكليروس. وكما يقول «كومين» Kumin، في القرن السادس عشر: «أحرزت [تلك الأبرشيات] موقعًا سياسيًا وقانونيًا قويًا، وبدأت العديد من المجتمعات الريفية والحضرية في أوروبا الوسطى في مراقبة الحياة الأخلاقية لرجال الأكليروس في مجتمعاتهم، وإدارة أموال الأبرشية... لم تكن السلطة السياسية والدينية مُحْتَكِرَة من قبل النُخب الإقطاعية التقليدية»<sup>(43)</sup>. وفي دراسته الموسعة عن تاريخ الأبرشيات الإنجليزية، يقول «باوندز» Pounds: «كان على القسيس أن يداوي الأرواح، ولكن العناية بالمسائل الدنيوية وقعت على عاتق الأعضاء المنتخبين في المجتمع»<sup>(44)</sup>. ويضيف أن أبناء الأبرشيات الإنجليزية ومراقبي الكنيسة المنتخبين: «كانوا مسؤولين في المسائل العلمانية فقط أمام القضاة عن أي انتهاك للقانون العام أو القانون الأساسي». كما يُشير باوندز أيضًا إلى أنه على الرغم من أن الأبرشيات لم تكن مُمارسة للديمقراطية بالمعنى الحديث، فإنها كانت أمثلة حقيقية على الحكم الذاتي المحلي. وتظهر الدراسة التاريخية للأبرشيات السويدية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أن عامة الناس مارسوا سلطة كبيرة وكانوا يحكمون أنفسهم بأنفسهم، لا في الشؤون الكنسية فحسب، بل في العديد من المجالات غير الدينية أيضًا. وتؤكد الدراسة على الصلة بين السلطة على الموارد الاقتصادية «من أسفل» والسلطة على تنظيم الممارسات الكنسية:

(42) راجع الهامش السابق.

(43) Beat A. Kumin, "The Rise and Reformation of the English Parish C. 1400-1560 (Aldershot: Scolar Press, 1996), 11.

(44) N. J. G. Pounds, A History of the English Parish: The Culture of Religion from Augustine to Victoria (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 181.



«أعطت المسؤولية الدنيوية للكنيسة، والقساوسة، وخزانة الأبرشية، للفلاحين ميزة ملموسة يمكن تحويلها جزئياً إلى مورد أيديولوجي... وكان يمكن صياغة النظرة الشعبية لما يُشكّل ممارسةً طقوسية جيدة وخدمة إلهية جيدة بدرجة أكبر من المشروعية»<sup>(٤٥)</sup>.

وبينما قامت الأبرشيات بجني الضرائب وتحصيل الرسوم لأغراضها الخاصة، فإنها لم تقم عادةً بتحصيل الضرائب لصالح الدولة أو النُخب الأرستقراطية المالكة للأرض. وكانت إيرادات الدولة المركزية تُحصّل غالباً عن طريق السلطات العامة الأخرى<sup>(٤٦)</sup>. ومن الجدير بالذكر أنه بينما يؤدي مراقبو الكنيسة<sup>(٤٧)</sup> الإنجليز القسّم أمام الأساقفة عندما يقوموا بزياراتهم للكنيسة، «إلا أن المسؤولين الكنسيين ليس لديهم سلطة حرمان أو فصل مراقبي الكنيسة. وكان ولاؤهم الأساسي لمجتمعهم لا للكنيسة»<sup>(٤٨)</sup>.

وبالرغم من أن الأبرشيات أصبحت تمارس سلطةً حقيقيةً على كلٍّ من الأمور الدينية والعلمانية، فلا يبدو أن الفصائل أو الصراعات الطائفية قد هيمنت على السياسة. وبدلاً من ذلك، تُشير الأدلة المتاحة إلى أن عملية صنع القرار في مجلس الأبرشية إلى حدٍّ كبير كانت موجهة نحو توافق الآراء<sup>(٤٩)</sup>. ولم تُهيمن مثل هذه النزاعات على مسار الأمور في الحالتين الإنجليزية والسويدية، ولا في مقاطعات أوروبا القارية التي تُغطيها دراسات بليك. بدلاً من ذلك، يبدو أن توافق الآراء والتعاون كانا بمثابة «أسلوب العمل»<sup>(٥٠)</sup>. ومن ثم، لم تكن النزاعات التي نشأت نزاعات أفقيةً بل رأسيةً بين المؤسسات المجتمعية المحلية ومراقبي الكنيسة المركزية والطبقة الأرستقراطية مالكة الأرض كذلك<sup>(٥١)</sup>.

(45) Aronsson, 1992a, 347.

(46) Mathias Cederholm, De Värjde Sin Rätt: Senmedeltida Bondemotstånd i Skåne och Småland (Lund: Historiska institutionen Lunds universitet, 2007), 346.

(47) هم أشخاص علمانيون مسؤولون في الكنيسة الأنجليكانية عن أداء خدمات مدنية، وهم أيضاً أعضاء في مجلس الرعية. (المترجم)

(48) Kumin, 1996, 29.

(49) Steven Hindle, On the Parish?: The Micro-Politics of Poor Relief in Rural England C. 1550–1750 (Oxford: Clarendon Press, 2004).

(50) Aronsson, 1992a; cf. Cederholm, 2007, 546; Kumin, 1996.

(51) Cederholm, 2007; Blickle, 2000.

يوضح كلُّ من «أرونسون وهيندل» Aronsson and Hindle كيف أن مسؤوليات الأبرشيات أخذت تتزايد بعد القرن السابع عشر<sup>(52)</sup>. وبدأت أنواع مختلفة من المهام العلمانية تقع ضمن اختصاص الأبرشيات، بما في ذلك رعاية الفقراء، وتأسيس التعليم العام، ومؤسسات الائتمان المالي، والتأمين. وفي كثير من الحالات، كان على الأبرشيات أيضاً الاعتناء بالبنية التحتية كالجسور والري والطرق. كما اضطلعت الأبرشيات الإنجليزية بمسؤولية الحفاظ على النظام العام<sup>(53)</sup>.

نظراً للصلاحيات الواسعة التي حازها مراقب الكنيسة، فمن المثير للاهتمام أن نفكر في سبب عدم تطور تنظيم الأبرشية إلى ما يُعرف في السياقات المتطورة في العصور الحديثة باسم سياسة «الرجل الكبير»<sup>(54)</sup>، أو إلى أي شكل آخر من أشكال عمليات تبادل المحسوبية المرتبطة في الوقت الراهن بالدين<sup>(55)</sup>. في الحالة السويدية عُمِّمَ منصب مراقب الكنيسة، وكذلك أعضاء مجلس الأبرشية، بحيث كان لكل فلاح من ملاك الأراضي -تقريباً- ممثلٌ منتخبٌ على مدار عقد من الزمان<sup>(56)</sup>. وبالمثل، تُشير الأبحاث التي أُجريت على الأبرشيات الإنجليزية إلى أن منصب مراقب الكنيسة يميل إلى أن يشغله «أناس عاديون». بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من أن الأمر لا يُنظَّم بشكل رسمي عادة، فقد كان من المعتاد أن يشغل هذا المنصب شخص واحد لمدة عامين فقط. وبينما يحظى هذا المنصب بمسؤوليات اقتصادية وتنظيمية كبيرة على نحو مدهش، فإن مراقبي الكنيسة الإنجليزية كانوا يمثلون طيفاً واسعاً من النسيج الاجتماعي. ويمكن أن يكونوا عادةً من الخبازين أو الحدادين أو المزارعين أو الجزارين أو أصحاب المتاجر أو الخياطين أو النجارين<sup>(57)</sup>. ونادراً ما شغل أفراد طبقة النبلاء وظيفه مراقب الكنيسة. ومن الجدير بالذكر أنه في بعض الأحيان النادرة، تم انتخاب نساء مراقبات في الكنيسة<sup>(58)</sup>.

(52) Aronsson, 1992a; Hindle, 2004.

(53) Katherine L. French, Gary G. Gibbs, and Beat A. Kumin, "The Parish in English Life 1400-1600 (Manchester: Manchester University Press, 1997); Katherine L. French, The People of the Parish: Community Life in a Late Medieval English Diocese (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2001); Pounds, 2000, 201.

(54) تنصرف سياسة «الرجل الكبير» في العلوم السياسية إلى المعنى الشمولي الاستبدادي. (المترجم)

(55) Cf. John F. McCauley, "Africa's New Big Man Rule? Pentecostalism and Patronage in Ghana," African Affairs, 112 (January 2012), 1-21.

(56) Aronsson, 1992a, 309.

(57) Kumin, 1996, 30.

(58) Pounds, 2000, 234.

كما ذكرنا آنفًا، فقد كان مراقبو الكنيسة يتحكمون في مبالغ كبيرة من المال وغيره من الموارد. وكما يخبرنا «كومين»:

«أدار المراقبون الممتلكات وتصرفوا فيها بالبيع والشراء، وقاموا بتنظيم مجموعات معينة من الأعياد، وإقراض الأموال ومختلف أمتعة الكنسية، وتلقي وصايا الإرث وإسهامات النقابات المحلية، وتنظيم وسائل الترفيه، وطالبوا برسوم دق النواقيس أو الدفن، مع إنفاق الأموال على صيانة الكنيسة وعمليات الزخرفة ودفع الرواتب والإعانات وبناء الجسور والقضايا القانونية والكهنة وإقامة الشعائر»<sup>(59)</sup>.

في الوقت الذي عُهد فيه إلى مراقب الكنيسة بإدارة موارد اقتصادية كبيرة، فإن المهم من وجهة نظر الجودة المؤسسية هو أنه -كقاعدة- كان من المفترض أن يحافظ مراقبو الكنيسة على الفصل التام بين أموالهم الخاصة وموارد الأبرشية التي كانوا مسؤولين عنها. وهكذا، تم مأسسة أحد المبادئ الأساسية لما يدخل عمومًا في نطاق الجودة المؤسسية، وهو مبدأ الفصل بين المال «الخاص» و«العام»، برسوخ داخل نظام الأبرشية. وقد أكد العديد من المؤرخين على التفاصيل الاستثنائية التي أديرت الدفاتر المحاسبية بالنظر إلى أن هذه الممارسات كانت قبل زمن طويل من انتشار محو الأمية وتعليم الرياضيات<sup>(60)</sup>. وكان لنظام الأبرشية مجموعة صارمة من لوائح المراجعة التي جعلت مراقبي الكنيسة مسؤولين أمام مجلس الأبرشية. وفي الاجتماع السنوي لمجلس الأبرشية، يمكن فحص جميع تقارير المراجعة. وهكذا «كان يوم المراجعة فرصة لمجلس الأبرشية لممارسة سيادته»<sup>(61)</sup>.

أثر هذا النظام ثلاثة «أساليب» تعتبر جميعها أساسية لفكرة الجودة المؤسسية. الأول هو مبدأ المساءلة الاقتصادية. فعلى الرغم من أن مراقبي الكنيسة ربما لم يتمكنوا من القراءة أو الكتابة جيدًا، وربما لم يكن لديهم أي فكرة عن التفاصيل الدقيقة لإدارة الدفاتر المحاسبية، فقد تمكنوا من المحافظة على دفاتر محاسبية بدائية توضح لرعايا الأبرشية ومسؤولي الكنيسة في المستويات الأعلى كيفية إدارتهم للموارد الموكلة إليهم. ثانيًا: تم تأسيس مبدأ الشفافية من خلال الجمع بين التدوين في الدفاتر المحاسبية وإتاحتها لرعايا الأبرشية كي يطلعوا عليها.

(59) Kumin, 1996, 29.

(60) Kumin, 1996, 221; Pounds, 2000, 229; see also French, 2001.

(61) Kumin, 1996, 30.

يقول باوندز: «تم تقديم حسابات الدفاتر سنويًا لأبناء الأبرشية المجتمعين»<sup>(٦٢)</sup>. ثالثًا: أُسسَ نظام المراجعة من خلال إجراء عمليات التفتيش من أسفل بواسطة أبناء الأبرشية ومن أعلى بواسطة الأساقفة أو رؤساء الشمامسة. وإجمالًا، تتناقض هذه الممارسات المؤسسية تمامًا مع مبدأ «محاسبة الضمير» الذي ساد نظام «الوقف» في الإمبراطورية العثمانية وهو ما سنتناوله الآن.

### الإمبراطورية العثمانية: دولة الوقف الخاص

في الإمبراطورية العثمانية -التي ترى «بلايدز» Blaydes أنها «مارست شكلًا من أشكال الحكم على الشرق الأوسط بأكمله تقريبًا ما عدا إيران»، مما جعلها «مهمةً للغاية من منظور تشكُّل الدولة»<sup>(٦٣)</sup> في المنطقة- لعبت الدولة -كما هي الحال في شمال غرب أوروبا- دورًا هامشيًا لفترة طويلة في توفير السلع العامة المحلية وتمويلها. ومع ذلك، تنتهي معظم أوجه التشابه بين الإمبراطورية العثمانية وشمال غرب أوروبا عند هذه النقطة. فقد هيمن على النظام العثماني مؤسستان، في توفير السلع العامة وجمع الضرائب: نظام الوقف -حيث قام الأثرياء بتمويل الدين والتعليم والبنية التحتية وإعانة الفقراء من خلال إنشاء مؤسسات خاصة أو حجج أوقاف (بالتركية: vakif)- ونظام جمع الضرائب وغالبًا ما يُستعان فيه بمصادر خارجية من خلال نظام الالتزام. وعلى الرغم من أن مؤسسات الوقف الخاصة ونظام الالتزام لم يكونا أنظمةً تفرد بها العثمانيون دون غيرهم، فإن انتشار تلك المؤسسات في الولايات العثمانية طغى على حالة مقاطعات شمال غرب أوروبا التي تبنت البروتستانتية.

نبدأ بمناقشة نظام الوقف، الذي كان -وما يزال نوعًا ما حتى الآن- مؤسسةً خيريةً خاصة على نحو شكلي، وممارسةً رائجةً في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ويمكن أن يكون الوقف خيرياً بحيث يخدم المجتمع المحلي ككل، أو أهلياً يخدم أفراد عائلة مؤسسي الوقف -لحفاظ على ممتلكات العائلة إلى حد كبير عند التحايل على أحكام المواريث- أو وقفًا مشتركًا يجمع بين الخيري والأهلي<sup>(٦٤)</sup>. باختصار، يتبرع مؤسس الوقف بالممتلكات (في صورة عقارات غالبًا)

(62) Pounds, 2000, 181.

(63) Lisa Blaydes, "State Building in the Middle East," Annual Review of Political Science, 20 (May 2017), 497-504, 498.

(64) Daniel Creelius, "Introduction," Journal of the Economic and Social History of the Orient, Special issue "The Waqf," 38 (January 1995), 247-61, 248.

-التي يمكن أن تتراوح من غرفة واحدة إلى عشرات القرى- والتي ستوجه عوائدها بعد ذلك لتمويل منفعة عامة، مثل المساجد أو المدارس أو الأسبلة أو حتى عائلة مؤسس الوقف، إلى الأبد<sup>(٦٥)</sup>.

أشارت العديد من المصادر إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للأوقاف بالنسبة إلى المجتمع العثماني وآثارها عليه<sup>(٦٦)</sup>، لدرجة أنه يمكن للمرء أن يُطلق عليها بسهولة «دولة وقف»<sup>(٦٧)</sup> حقيقية. كما يصفها «يدي يلدز» Yediyıldız:

«بفضل التطور المدهش لمؤسسة الوقف، يمكن أن يولد شخص ما في منزل تابع للوقف، وينشأ في ظل ذلك الوقف ويتغذى من طعامه، ويتلقى تعليمه من خلال الكتب المملوكة للوقف، ويصبح مدرسًا في مدرسة الوقف، ويؤمن له الوقف راتبًا، وعند وفاته يوضع في نعش مخصص للوقف ليُدْفَن في مقبرة الوقف. باختصار، كان من الممكن تلبية جميع احتياجات الفرد من سلع وخدمات تم وقفها»<sup>(٦٨)</sup>.

عند إلقاء نظرة على المبادئ التأسيسية لنظام الوقف، نجد أن العديد من السمات المركزية للوقف تتناقض بشكل كبير مع نظام الأبرشيات البروتستانتية الموصوف أعلاه. أولاً: كان الوقف قطعًا نظامًا غير رسمي بطبيعته وخاص، وليس تنظيمًا مجتمعيًا. كان منشئ الأوقاف الذين تراوحت دوافعهم بين الدوافع الخيرية أو القيام على حماية أموال الوقف أو التأثير السياسي، يميلون إلى أن يكونوا أفرادًا أثرياء يتمتعون بنفوذ محلي أو على نطاق الإمبراطورية. والجدير بالذكر أنه في حين كان بإمكان مؤسسي الأوقاف شغل مناصب رسمية داخل الإمبراطورية، وفي كثير من الأحيان كان الأمر كذلك -حتى على مستوى الخلفاء أو

(65) Oded Peri, "Waqf and Ottoman Welfare Policy. The Poor Kitchen of Hasseki Sultan in Eighteenth-Century Jerusalem," *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 35 (1992), 167-86; Timur Kuran, "Legal Roots of Authoritarian Rule in the Middle East: Civic Legacies of the Islamic Waqf," *The American Journal of Comparative Law*, 64 (July 2016), 419-54.

(66) See, in particular, Timur Kuran, "The Provision of Public Goods under Islamic Law: Origins, Impact, and Limitations of the Waqf System," *Law & Society Review*, 35 (2001), 841-98; Timur Kuran, *The Long Divergence: How Islamic Law Held Back the Middle East* (Princeton: Princeton University Press, 2011); Timur Kuran, "The Political Consequences of Islam's Economic Legacy," *Philosophy and Social Criticism*, 35 (May 2013), 395-405; Kuran, 2016.

(67) Rothstein and Broms, 2013.

(68) Kuran, 2001, 851.

السلطين- إلا أنهم قاموا بتأسيس الأوقاف بشكل شخصي<sup>(٦٩)</sup>. ومن ثمَّ كان الفصل بين المال العام والخاص غير واضح بطبيعته في هذا النظام، واستمرت طبيعته الخاصة إلى حد كبير حتى إصلاحات التأميم التي جرت في القرن التاسع عشر<sup>(٧٠)</sup>، حينها أخذت أهميته تتضاءل بالفعل في الحياة العامة<sup>(٧١)</sup>. وتمتع مؤسسو الأوقاف بسلطة كبيرة أحكمت سيطرتهم الشخصية على سياسة الوقف من خلال النص في البداية على شروط الوقف التي تُحدد ما يجب أن تفعله مؤسسة الوقف، وكيف ينبغي أن تُدار، وفي حالة مؤسسات الأوقاف التعليمية على سبيل المثال: تُحدد ما الذي ينبغي تدريسه<sup>(٧٢)</sup>. بالإضافة إلى الطبيعة الخاصة للأوقاف، سمح هذا المستوى العالي من السلطة التقديرية لمؤسسي الوقف بتوسيع نفوذهم «إلى حدٍّ أبعد مما يمكنهم تحقيقه من خلال الأطر الرسمية للسلطة التي تمتعوا بها»<sup>(٧٣)</sup>.

ثانيًا: من وجهة نظر الحوكمة، اتسمت إدارة الأوقاف بالمرونة والصرامة في آنٍ واحد. وكان لدى مؤسسي الوقف سلطة تعيين متولٍّ، أو ناظر وقف، مُكلف بالقيام على تحقيق الشروط التأسيسية للوقف والحفاظ عليه. وغالبًا ما كان يتولى هذا المنصب أحد أفراد عائلة المؤسس ذاته، ثم يُورث لاحقًا لأحد الأقارب، مما يُعزز ديناميكية السلطة الأسرية. بمجرد النص على الشروط التي تحكم الوقف، كان من الصعب جدًا تغييرها خاصة بعد وفاة المؤسس، ويتضح ذلك من خلال ترجمتها الفضاضة على أنها «يحظر نزع أو نقل أو تبادل شيء ما»<sup>(٧٤)</sup>. ومع ذلك، نظرًا لأن الشروط الأولية للوقف غالبًا ما كانت فضفاضة، فقد كان لدى متولي الوقف مساحة كبيرة لتفسيرها.

(69) George Makdisi, *The Rise of Colleges: Institutions of Learning in Islam and the West* (New York: Columbia University Press, 1981).

(70) Hilmi Erdoğ an Yayla, "Operating Regimes of the Government: Accounting and Accountability Changes in the Sultan Süleyman Waqf of the Ottoman Empire (The 1826 Experience)," *Accounting History*, 16 (February 2011), 5-34.

(71) Kuran, 2016.

(72) Makdisi, 1981; Franz Kogelmann, "Sidi Fredj: A Case Study of a Religious Endowment in Morocco under the French protectorate," in Holger Weiss, ed., *Social Welfare in Muslim Societies* (Stockholm: Nordiska Afrikainstitutet, 2002), 66-78.

(73) Peri, 1992, 174.

(74) Ahmed Raissouni, "Islamic Waqf Foundations: Scope and Implications," ISESCO Publications (1422H/2001).

ثالثًا: نتيجة للطبيعة الخاصة للوقف، والسلطة الواسعة التي مارسها ناظر الوقف، اتسمت مؤسسة الوقف بمستوى منخفض من المساءلة والشفافية. كما يلاحظ «باير» Baer :  
«لم تكن المؤسسة الخيرية أو الدينية أو الفقراء» يتمتعون بسلطة تذكر في هذا الصدد على ناظر الوقف، وقد فشلت تماما محاولات الحكومة المتكررة لفرض مثل هذه السيطرة حتى منتصف القرن العشرين، وخاصةً لأن الشروط المنصوص عليها في الأوقاف كانت فضفاضة في كثير من الأحيان. كما كان نُظَّار الوقف أيضًا قادرين على توفير مزايا مادية لأفراد عائلاتهم مستمدة من الوقف، مثل الاستئجار الدائم لممتلكات الوقف»<sup>(75)</sup>.

نتج عن هذا النظام الخاص والفضفاض والصارم على المستوى الرسمي -ولكنه في الواقع نظام إدارة مرن- مؤسسة ملأى بفرص مباشرة للكسب غير المشروع والفساد<sup>(76)</sup>. إضافة إلى ذلك، فإننا نجادل بأن الآثار غير المباشرة لهذه الممارسات ربما كانت أكثر ضررًا للجودة المؤسسية للمنطقة على المدى الطويل. أولًا: بالنسبة إلى الدولة ذاتها، أعفى نظام الوقف الدولة من أعباء تأمين الخدمات العامة، الأمر الذي كان يتطلب نشأة جهاز بيروقراطي واسع النطاق وتطوير قدرات الدولة بشكل عام، وسمح للجهات الفاعلة الخاصة بممارسة تأثير كبير على ما نعتبره اليوم واقعًا ضمن المنافع العامة. ثانيًا: أعاق هذا الغموض الذي شاب دور الدولة في أعين المواطنين العاديين إمكانية تطور عملية المساءلة السياسية بين النظام ورعاياه<sup>(77)</sup>. فمن خلال هذا النظام من المساءلة المحدودة والإدارة الصارمة<sup>(78)</sup>، افتقرت الأوقاف بوضوح إلى سمات التعزيز المدني للنظام المجتمعي، وهو الإرث الذي عانى منه النظام العثماني حتى نهايته<sup>(79)</sup>. وكما يُشير «برنارد لويس» في نهاية حياة الإمبراطورية:

«أدى استقدام ممارسة التجنيد الإجباري من أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر إلى الجمع لأول مرة بين القرويين والمدنيين في علاقة وثيقة ومستمرة مع الدولة، وجعلهم لأول مرة وجهًا

(75) Gabriel Baer, "The Waqf as a Prop for the Social System (Sixteenth-Twentieth Centuries)," *Islamic Law and Society*, 4 (January 1997), 264-29, 270.

(76) Kuran, 2011, 295.

(77) Rothstein and Broms, 2013.

(78) Kuran, 2016.

(79) Kuran, 2001, 842; Kuran, 2013; Kuran, 2018; Serif Mardin, "Civil Society and Culture in the Ottoman Empire," *Comparative Studies in Society and History*, 11 (June 1969), 258-81, 264-65.

لوجه مع أولئك الذين مارسوا سلطة الدولة. وفي عصور سابقة، كانت تجربتهم المباشرة مع سلطة الدولة تقتصر على جباية الضرائب وإنفاذ القانون»<sup>(٨٠)</sup>.

إلى جانب توضيح غياب الدولة عن حياة العثمانيين العاديين خلال الجزء الأكبر من حياة الإمبراطورية، يُسلط الاقتباس السابق الضوء أيضًا على الوجه الآخر من مورد المالية العامة: الضرائب. فعلى الرغم من ادعاء برنارد لويس أن الضرائب كانت إحدى المساحات القليلة التي لعبت فيها الدولة العثمانية دورًا نشطًا، فإن الأدلة التاريخية تعقد هذه الصورة نوعًا ما. في تجلٍ واضح للطريقة التي تعاملت بها الإمبراطورية مع توفير السلع العامة، توسعت الإمبراطورية في استخدام نظام جباية الضرائب بالاستعانة بمصادر خارجية من خلال ممارسة نظام الالتزام<sup>(٨١)</sup>. وبحسب هذا النظام، فإن آثاره المؤسسية تذكرنا إلى حد كبير بتلك التي نشأت - كما رأينا - عن نظام الوقف. أولًا: مثلما قضى الوقف إلى حد كبير على دور الدولة فيما يتعلق بتوفير السلع العامة، فإن نظام الالتزام سيعيق القدرة على التفاوض<sup>(٨٢)</sup> وتطوير «عقد اجتماعي مالي»<sup>(٨٣)</sup> بين الحاكم والمحكومين، ومن ثم الحد من احتمالات المساءلة السياسية<sup>(٨٤)</sup>. على سبيل المثال، يصف «كاسبا» Kasaba عملية جباية الضرائب العثمانية بأنها

(80) Bernard Lewis, *The Multiple Identities of the Middle East* (New York: Schocken Books, 1999), 94.

(81) على الرغم من أن مثل هذا النظام كان قائمًا في جميع أنحاء العالم بما في ذلك شمال غرب أوروبا (انظر: Edgar Kiser and Joshua Kane, "Revolution and State Structure: The Bureaucratization of Tax Administration in Early Modern England and France," *American Journal of Sociology*, 107 (July 2001), 183-223; Noel D. Johnson and Mark Koyama, "Tax Farming and the Origins of State Capacity in England and France," *Explorations in Economic History*, 51 (January 2014), 1-20)، فإن نظام جمع الضرائب العثماني كان منتشرًا بشكل استثنائي بما في ذلك استخدامه لفرض ضرائب مباشرة على الأفراد، مثل العشور وضرائب الأراضي، واستمر لفترة أطول بكثير من استمراره في الغرب (انظر: Karen Barkey, *Empire of Difference: The Ottomans in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008); Carter V. Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte 1789-1922* (Princeton: Princeton University Press, 1980), 310). دولة الوقف جزءًا طبيعيًا من حياة الناس في جميع أنحاء الإمبراطورية، فقد «سيطر نظام الالتزام على حياة المسلمين لأكثر من ألف عام في رقعة جغرافية تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي» (Murat Çizak, a, "Tax Farming) and Resource Allocation in Past Islamic Societies," *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 1 (1989), 59-80, 76).

(82) Levi, 1988.

(83) Jeffrey F. Timmons, "The Fiscal Contract: States, Taxes, and Public Services," *World Politics*, 57 (June 2005), 530-53.

(84) Lisa Anderson, "The State in the Middle East and North Africa," *Comparative Politics*, 20 (October 1987), 1-18; Michael Herb, "No Representation without Taxation? Rents,



«علاقة بين محصل الضرائب ودافعها، تتدخل فيها الحكومة بشكل متقطع وغير فعال»<sup>(٨٥)</sup>. ثانياً: أدت الاستعانة بمصادر خارجية لتحصيل الضرائب إلى رفع العبء عن الدولة من حيث حاجتها إلى تطوير إدارة ضريبية قوية<sup>(٨٦)</sup> -على الرغم من الأفضلية المبكرة لهذا النظام في الدولة العثمانية مقارنةً بجيرانها الغربيين<sup>(٨٧)</sup> - وهو وضع ربما يذكرنا بموقف «الدولة الربعية» التي يمكن أن تتجنب العمل الشاق المتمثل في عملية مسح الأراضي وإدارة الإيرادات في جميع أنحاء أراضيها. ومع ذلك، تظل قادرةً على ملء خزائنها. ثالثاً: أدى تخلي الدولة عن دورها في جمع الضرائب إلى وجود نظام يتمتع فيه الملتزمون من جامعي الضرائب -الذين اشتهروا عبر تاريخ العالم بأنهم لا يتمتعون بسمعة جيدة بين المواطنين<sup>(٨٨)</sup> - بالكثير من السلطة التقديرية واكتسبوا مع الوقت مكانةً سياسيةً واجتماعيةً بارزة. وقد تداخل هؤلاء الملتزمون إلى حد كبير مع مؤسسي الأوقاف. كما يلاحظ لويس:

«أنتجت القوة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن السيطرة المحلية الدائمة للملتزمين وعقود الإيجار، طبقةً مُلَّاكٍ جديدةً صاحبة نفوذ في المقاطعات، وسرعان ما بدأت تلعب دوراً بارزاً في الشؤون المحلية. توسطت هذه الطبقة بين الحكومة والفلاحين، واعترضت الكثير من الإيرادات. من الناحية النظرية، كانت تلك الطبقة تحتفظ بالملكية كمستأجرين فقط أو ملتزمين، ولكن مع فقدان الحكومة لسيطرتها على تلك المقاطعات، من خلال حالة الضعف المتزايدة، تمكن مَلَّاك الأراضي الجدد هؤلاء من زيادة حجم ممتلكاتهم وتأمين مناصبهم. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، بدؤوا في الاستيلاء على بعض وظائف الحكومة»<sup>(٨٩)</sup>.

لم يقتصر تأثير الملتزمين على المواطنين، بل استخدموا ثروتهم أيضاً ليصبحوا دائنين للدولة<sup>(٩٠)</sup>، وهو ما عزز مكانتهم أكثر بين الحاكم والمحكومين.

= Development, and Democracy,” Comparative Politics, 37 (April 2005), 297–316.

(85) Reşat Kasaba, The Ottoman Empire and the World Economy: The Nineteenth Century (Albany: State University of New York Press, 1988), 66.

(86) Kate Fleet, “Tax-Farming in the Early Ottoman Empire,” The Medieval History Journal, 6 (April 2003), 249–58.

(87) Hugh Kennedy, “The City and the Nomad,” in Robert Irwin, ed., The New Cambridge History of Islam (Cambridge: Cambridge University Press 2010), 274–89; see also Blaydes, 2017, 491.

(88) Edgar Kiser, “Tax Farming,” in Oxford Encyclopedia of Economic History, Online Edition (January 1, 2008).

(89) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey (London: Oxford University Press, 1961), 440.

(90) Çizakc, a, 1989; Jun Ma, “New Public Management in the Early Modern Period: Lessons from Tax Farming

إجمالاً، نفترض أن عددًا كبيرًا من الأبحاث التاريخية يقدم دليلًا دامغًا على أن النظام العثماني المزدوج للفاعلين المنتمين إلى المجال الخاص الذين يقومون على الأوقاف وجباية الضرائب جميعًا قد أدى إلى إعاقة تنمية المجتمع المدني المحلي الموجه نحو الجمهور<sup>(91)</sup> وقدرات الدولة.

وإثباتًا لعدم تأصل الممارسة المدنية في نظام الوقف، أُنشئت المجالس البلدية غير الدينية بوصفها شكلًا إداريًا تنظيميًا خلال أيام تراجع الإمبراطورية العثمانية فقط، وفي مناطق معينة فحسب<sup>(92)</sup>. ومن أجل توضيح التأثير الكبير لنظام الالتزام بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠م -وهي الفترة التي عُدت فيها الإمبراطورية العثمانية من بين الأنظمة السياسية المهيمنة في العالم- تراجع «العبء الضريبي المعدل حسب الدخل» المفروض على العثمانيين في نهاية المطاف إلى مستويات أدنى من نظرائهم الأوروبيين<sup>(93)</sup>. فعلى الرغم من معدل المدنية المرتفع نسبيًا للإمبراطورية، فإن العبء الضريبي المفروض على مواطنيها كان مشابهًا لتلك المستعمرات البريطانية الأقل ضرائب في بدايات القرن العشرين، مثل نيجيريا وسيراليون<sup>(94)</sup>. وكتيجة طويلة الأجل، أعاق هذا النظام المزدوج بشكل فعّال تطوير أهم سمة من سمات الجودة المؤسسية: من الشفافية والمساءلة إلى فعالية الحكومة.

= History,” *Administrative Theory & Praxis*, 25 (December 2003), 435–56.

(91) Omer Çaha and M. Lutfullah Karaman, “Civil Society in the Ottoman Empire,” *Journal of Economic and Social Research*, 8 (2006), 53–81; Kuran, 2013.

(92) Kuran, 2001, 842.

(93) Kivanc, K. Karaman and Sevket Pamuk, “Different Paths to the Modern State in Europe: The Interaction Between Warfare, Economic Structure, and Political Regime,” *American Political Science Review*, 107 (August 2013), 603–26.

(94) Ewout Frankema, “Raising Revenue in the British Empire, 1870–1940: How ‘Extractive’ were Colonial Taxes?,” *Journal of Global History*, 5 (November 2010), 447–77.

## خاتمة

في هذه الدراسة، عرضنا وجهة نظر جديدة لسؤال: لماذا تميل الدول والمناطق التي هيمنت عليها البروتستانتية تاريخياً إلى التميز على نحو إيجابي من حيث الجودة المؤسسية؟ على عكس الإجابات المقدمة سابقاً، التي تميل إلى القول بأن الأمر متعلق بالعميقة الدينية، فإننا نُشير إلى الإرث التاريخي للأنظمة المؤسسية المحلية التي مؤلت الممارسات الدينية. وسلطنا الضوء على تأثير المؤسسات المحلية (الأبرشيات) التي استفادت من جودة المراجعة وكفاءة جمع العوائد المالية الحكومية من أجل الاحتشاد لإنتاج السلع العامة. وباستخدام استراتيجية «تتبع الأموال»، نُظهر الاختلافات المميزة بين حالتين تاريخيتين: نظام الرعاية البروتستانتية في شمال غرب أوروبا، ونظام الوقف في الإمبراطورية العثمانية. فبينما احتوى النظام الأول على بذور طويلة الأجل لإنشاء إطار مؤسسي قوي، لم يكن الأخير كذلك.

ونحن نعي تماماً المشكلات المنهجية التي تنطوي عليها عملية تحديد الآليات السببية الدقيقة على المستوى الميكرو في الدراسات التاريخية من هذا النوع. ومع ذلك، مقارنةً بالمقاربات الأخرى التي تبحث في الإرث المؤسسي طويلة الأجل<sup>(95)</sup>، نجادل بأن تحليلنا يقدم سردية أكثر دقة إلى حد ما للسمات التي تُحفز خلق جودة مؤسسية أكثر من تلك التحليلات الشائعة. على سبيل المثال، لا تختلف متطلبات آليات المساءلة والشفافية والفصل بين الأموال الخاصة والعامة التي يتعين على مراقبي الكنيسة استيفاؤها من حيث المبدأ على الإطلاق عما تعتبره اليوم منظمات مثل البنك الدولي<sup>(96)</sup> عملية «حوكمة جيدة»، وتتوافق بشكل جيد

(95) See, for instance, Daron Acemoglu, Simon Johnson, and James A. Robinson, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation," *The American Economic Review*, 91 (December 2001), 1369–400; Sascha O. Becker, Katrin Boeckh, Christa Hainz, and Ludger Woessmann, "The Empire Is Dead, Long Live the Empire! Long-Run Persistence of Trust and Corruption in the Bureaucracy," *Economic Journal*, 126 (February 2016) 40–74; Lena Bustikova and Cristina Corduneanu-Huci, "Patronage, Trust, and State Capacity the Historical Trajectories of Clientelism," *World Politics*, 69 (March 2017), 277–326; Luigi Guiso, Paola Sapienza, and Luigi Zingales, "Long-Term Persistence," *Journal of the European Economic Association*, 14 (December 2016), 1401–36; Robert D. Putnam, Robert Leonardi, and Rafaela Y. Nanetti, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton: Princeton University Press, 1994).

(96) World Bank, "Worldwide Governance Indicators" (2017), <http://info.worldbank.org/governance/wgi>.

مع أهداف التنمية المستدامة<sup>(97)</sup>. وعلى النقيض من ذلك، فإن علاقات المساءلة المشوشة، والإدارة التعسفية، وشخصنة الإدارة المالية والتأثير السياسي، التي نشأت عن المزوجة بين نظامي الوقف والالتزام في الإمبراطورية العثمانية سوف تبرز كخصائص أساسية لنظام يتسم بالفساد والزبائنية وانخفاض الفعالية الحكومية إن وجدت اليوم.

أخيراً، وعلى الرغم من تقديم المزيد من الأدلة على أهمية مقاربة «اعتماد المسار»، فإننا لا نعتبر نتائجنا داعمة للحتمية التاريخية. من منظور السياسة العامة، ومتابعة لجهود باحثين مثل «إيلينور أوستروم» Elinor Ostrom<sup>(98)</sup>، ينبغي بالأحرى النظر إلى حجتنا على أنها دراسة لحالة تصميم المؤسسات المحلية التي تعزز الحكم الذاتي للسلع العامة، وإنشاء مؤسسات مدنية وحكومية محلية تتمتع بالشفافية والانفتاح على المراجعة والفصل الصارم والواضح بين المال العام والخاص. وكما أوضحنا، ربما يكون مثل هذه الجهود نتائج مفيدة للأجيال القادمة.

(97) خاصة الهدف رقم 16: «تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتأمين تحقيق العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات». - <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg16>

(98) Elinor Ostrom, *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action* (New York: Cambridge University Press, 1990).

## ملحق الجداول

Table A1 Share Protestants and its correlates, Maximized Sample

	(1)	(2)	(3)	(4)
	<i>Dependent variable</i>			
	Strength of auditing and reporting standards	Taxation, % of GDP	GDP:capita (logged)	Generalized trust
Protestants, % of population	0.991*** (0.247)	8.482*** (2.206)	-0.485 (0.336)	0.182** (0.0840)
Constant	4.353*** (0.0821)	14.55*** (0.722)	9.228*** (0.111)	0.235*** (0.0138)
Observations	148	182	183	104
R <sup>2</sup>	0.079	0.083	0.012	0.084

*Comment: Robust standard errors in parentheses;*  
 \*\*\*  $p < 0.01$ , \*\*  $p < 0.05$ , \*  $p < 0.1$

Table A2 Predictors of Institutional Quality, Maximized Sample

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
Protestants, % of population	18.77*** (6.213)				4.914 (6.306)	4.964 (4.958)	24.05*** (7.113)	2.229 (6.692)
Strength of auditing and reporting standards		16.61*** (1.367)			16.21*** (1.298)			12.11*** (2.356)
Taxation, % of GDP			1.379*** (0.192)			1.332*** (0.191)		0.909*** (0.137)
Generalized trust				71.87*** (12.35)			60.83*** (12.25)	27.77*** (10.42)
Constant	38.74*** (1.642)	-30.40*** (5.828)	20.36*** (3.164)	29.46*** (2.977)	-29.52*** (5.600)	20.10*** (3.197)	28.67*** (2.830)	-32.38*** (8.659)
Observations	180	147	172	103	147	172	103	96
R <sup>2</sup>	0.060	0.553	0.346	0.265	0.557	0.350	0.334	0.707

*Comment: Dependent Variable: Corruption Perceptions Index (Transparency International).*  
 Robust standard errors in parentheses; \*\*\*  $p < 0.01$ , \*\*  $p < 0.05$ , \*  $p < 0.1$

**Table A3** Predictors of Institutional Quality, Alternative Specification

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
Protestants, % of population	1.241*** (0.433)				0.0208 (0.431)	0.353 (0.329)	0.675** (0.333)	-0.354 (0.295)
Strength of auditing and reporting standards		0.931*** (0.0901)			0.929*** (0.0935)			0.648*** (0.0973)
Taxation, % of GDP			0.0811*** (0.00908)			0.0776*** (0.00976)		0.0478*** (0.00613)
Generalized trust				3.392*** (0.535)			3.073*** (0.581)	1.063** (0.457)
Constant	0.142 (0.103)	-4.058*** (0.414)	-1.134*** (0.187)	-0.552*** (0.148)	-4.049*** (0.422)	-1.128*** (0.191)	-0.579*** (0.146)	-3.816*** (0.360)
Observations	95	95	95	95	95	95	95	95
R <sup>2</sup>	0.096	0.579	0.471	0.280	0.579	0.478	0.306	0.741

*Comment: Dependent Variable: Government Effectiveness (World Bank). Robust standard errors in parentheses; \*\*\* p<0.01, \*\* p<0.05, \* p<0.1*

**Table A4** Share Muslims and its correlates

	(1)	(2)	(3)	(4)
	<i>Dependent variable</i>			
	Strength of auditing and reporting standards	Taxation, % of GDP	Generalized trust	GDP:capita (logged)
Muslims, % of population	-0.826*** (0.206)	-10.89*** (1.903)	-0.0251 (0.0363)	-0.704** (0.268)
Constant	4.939*** (0.0873)	20.99*** (0.863)	0.271*** (0.0194)	9.804*** (0.116)
Observations	95	95	95	95
R-squared	0.159	0.257	0.004	0.065

*Comment: Robust standard errors in parentheses; \*\*\* p<0.01, \*\* p<0.05, \* p<0.1*

**Table A5** Predictors of Institutional Quality

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
Muslims, % of population	-23.47*** (3.678)				-9.028*** (3.185)	-7.055* (3.715)	-21.66*** (3.755)	-3.887 (3.199)
Strength of auditing and reporting standards		19.22*** (2.170)			17.48*** (2.280)			11.71*** (2.596)
Taxation, % of GDP			1.674*** (0.191)			1.508*** (0.210)		0.840*** (0.161)
Generalized trust				75.73*** (12.11)			72.26*** (10.67)	30.47*** (10.36)
Constant	55.17*** (2.517)	-41.65*** (9.823)	18.70*** (3.775)	29.19*** (2.946)	-31.18*** (10.82)	23.52*** (4.774)	35.57*** (3.007)	-28.56*** (10.32)
Observations	95	95	95	95	95	95	95	95
R-squared	0.188	0.544	0.442	0.308	0.567	0.455	0.468	0.708

*Comment: Dependent Variable: Corruption Perceptions Index (Transparency International). Robust standard errors in parentheses; \*\*\* p<0.01, \*\* p<0.05, \* p<0.1*

مركز نهوض للدراسات والبحوث مركز بحثي يُعنى بقضايا الفكر والواقع، ويرفد الساحة الثقافية العربيّة بمعالجات بحثيّة رصينة لتجديد النظر التاريخي والسياسي والاجتماعي والديني، بما يخدم قضية «النهوض» المنشود.

يسعى المركز إلى توسيع فضاء الحوار الحرّ وتعميق النقاشات الفكرية الجادة، ملتزماً بأخلاق الاختلاف الإنساني وقيم البحث العلمي الرصين. ويجتهد في استشكال قضايا وأسئلة النهضة الحضارية والعمل على الإجابة عنها، مستثمراً في ذلك مستجدات المعارف العلمية والاجتماعية، على نحو يصل بين مضامين الوحيّ وتصوّرات العلوم الإنسانية، ويكفل التفاعل الخلاق بينهما.

المركز هو أحد المؤسسات التابعة لوقف نهوض لدراسات التنمية، وهو وقف عائلي (عائلة الزميع) تأسس في الكويت بتاريخ الخامس من يونيو من عام 1996م، ويسعى إلى المساهمة في تطوير الخطاب الفكري والثقافي والتنموي بدفعه إلى آفاق ومساحات جديدة.

